أهمية دور المحامي
في المجتمع القطري

قال الله تعالى على لسان موسى عليه السلام:
" قال رب إني قتلت منهم نفساً فأخاف أن يقتلون وأخي هارون هو أفصح مني لساناً فأرسله معي ردءاً يصدقني إني أخاف أن يكذبون" .

القانون مرآة تعكس رغبات المجتمع واحتياجاته ويحقق لأفراد المجتمع احتياجاتهم ويوفر لهم الحماية والحرية الشخصية بما يحقق المطالب العادلة .

مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة يؤكد على دور المحامي في السعي إلى حماية حقوق موكله والدفاع عنه بإعلاء راية العدل و الحق .وجاءت بمضمونه المواثيق والعهود الدولية بدءً من ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلتزام الدول لما تضمنته النصوص التي تجسد مبادئ المساواة أمام القانون وشروط المحاكمة العادلة وتعزيزالاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات وإحترامها والتي جسدها دستور الدولة .

بعض الناس يعتقدون بأن **المحامي يقف مع الباطل أو محامي الشيطان** باعتبار أنه يساعد المجرم من الإفلات من العقاب . وهذا الاعتقاد غير صحيح وما نود التأكيد عليه بهذا الصدد بأن المحامي لا يلجأ إلى خداع القاضي مهما أوتي من لسان فصيح وأنه ليست من مهامه ولا من أخلاقه قلب الحقائق ، وإنما يتمثل واجبه وعمله في شرح وقائع الدعوى بكل تفصيلاتها وما تحمله من ظروف وملابسات واضعاً أمام القاضي وجهة نظر موكلة ، كل ذلك بهدف محاولة الوصول إلى حكم عادل يتوافق مع أحكام القانون

ومن المعلوم أن التشريعات والاتفاقيات الدولية توجب أن يكون لكل متهم بجناية محامي يدافع عنه وإذا لم يوكل محامي وجب على المحكمة انتداب محامياً للدفاع عنه ، فالمحامي ينتدب في الجنايات الخطيرة ومع مجرمين عتاة بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية . ولا يفوتنا في هذا الصدد اعتبار المتهم برئ حتى تثبت إدانته أمام القضاء في محاكمة توفر له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع .

المحامي في خدمة المجتمع ويساهم في التأكيد على مبدأ العدالة وفقدان العدالة يؤدي إلى فقد الثقة في النظام الاجتماعي . **ويساهم مع أجهزة القضاء** من أجل تيسير سير العدالة وتبسيط إجراءات التقاضي والتفاعل الجاد والصادق مع كل العاملين في محراب العدالة و يعمل على تطبيق النصوص القانونية والإجرائية والحفاظ على تطبيقها.

المحامي يشارك القضاء والنيابة العامة في تحقيق العدالة ويؤدي دوراً أساسياً في إيضاح الحقائق للقضاة ، وتأتي أحكام القضاء معبرة عن روح العدالة . و**العمل على تحقيق ضمان حرية ممارسة المهنة لتحقيق العدالة** وهذا الهدف يتعلق بشكل أساسي بالدور الذي يجب أن تقوم به جمعية المحامين في ترسيخها وتعميقها لهذه الضمانة

المحامي يمثل موكله في الدفاع عنه وعن مصالحه من خلال توجيه الدفاع بكل حرية واقتدار ، **وتأكيدا لحق الدفاع تمكين الدفاع من حضور إجراءات المحاكمة ومن الاطلاع على الأوراق والأدلة القائمة ضد المتهم وتمكينه من مناقشتها وتفنيدها وتقديم الأدلة المضادة** ولكي تتمكن المحكمة في نهاية المطاف من تكوين عقيدتها من خلال ما طرح من أدلة في الدعوى. ويمارس دوره اجتماعيا بشكل فعال في المجتمع ويساهم بإمداد أفراد المجتمع بالثقافة القانونية والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وتقريب وجهات النظر بين أفراد المجتمع .

يستمد المحامي سلطاته في ممارسة المهنة بنصوص القوانين (قانون المحاماة وقانون المرافعات و قانون الإجراءات الجنائية) وبموجب اتفاقية الاتعاب والعقد المبرم بينه وبين الموكل . ومن خلال القوانين المنظمة لعمله وبالاتفاق المبرم بين موكله يبدأ المحامي نشاطه وبما يحقق المصلحة العامة في تحقيق العدالة وحماية النظام الاجتماعي

فالدفاع عن برئ يعني التأكيد على حماية المجتمع لأن إدانة برئ ظلم ، والإحساس بالظلم شئ خطير وله عواقبه الوخيمة على المجتمع .

كيف يساهم المحامي في تحقيق العدالة أمام القضاء ؟

يكون ذلك عن طريق توضيح الحقائق وترسيخ أخلاقيات المهنة وبيان قيمة العدالة . فالمحاماة علم قانوني والعلوم القانونية تقوم على دعائم راسخة تعتمد على قواعد تنظم سلوك الفرد بداخل مجتمعه .

والوسيلة في بيان الحقائق تقوم على فن الخطابة وبأسلوب رفيع وإظهار الحق بين المتقاضين والذود عن حقوقهم في الخصومة القضائية .

وكما هو معلوم فإن نشاط المحامي يهدف بصورة عامة إلى ضمان توفير المساعدة القانونية لكافة أفراد المجتمع بتقديم الاستشارة القانونية وتمثيل الموكل في الدعوى القضائية ، فضلاً عن إنارة الطريق بتقديم المشورة القانونية له وتقديم أفضل الحلول وتوضيح حقوقه والالتزامات التي على عاتقه وبيان مركزه القانوني عن طريق بيان النصوص القانونية وما يوفره له القانون للمحافظة على حقوقه بصورة واضحة وسليمة وعلى أوجه الدفاع تجاه إدعاءات خصمه والعمل على حماية موقفه وما يقتضي اتخاذه من إجراءات قانونية والتي ترجح نجاح دعواه . و يقدم النصيحة الصادقة ويوضح له موقفه ووضعه القانوني الذي يؤكده القانون ولكون المحامي يتبادل المعلومات مع موكله وما ينقله اليه الموكل من معلومات تعتبر أسرار فيما يؤتمن عليه من معلومات ووثائق ومستندات ولا ينبغي الإفشاء بها

أما الاستشارات القانونية ترتبط أهميتها في صياغة العقود التجارية عند عقد صفقات تجارية وتجنيب الموكل المنازعات والخصومات في المستقبل عند تنفيذ العقود

ولا يمكن للفرد العادي طبقا للنظم القانونية أن يمارس هذا النشاط لأن الأمر يحتاج إلى ثقافة خاصة في المجال القانوني وأهمية عرض الأسانيد القانونية لأطراف الدعوى . فالمحامي عندما يترافع في الدعوى الموكل فيها سواء بالهجوم أو الدفاع فإنه ليس خصماً أو طرفاً في الدعوى إنما هو وكيل عن طرف النزاع ومقتضى ذلك أن تكون لديه الشجاعة لاعلان رأية القانوني بكل ثقة واقتدار .

- ما هي المبررات الاجتماعية التي تدعو الفرد إلى اللجوء إلى المحامي ؟

الفرد العادي يجهل كيفية التعامل مع القضاء و إجراءات عرض دعواه فالمحامي هو من يتولى مهمة الدفاع عن الحق وتدعيم الأسانيد القانونية ، كما يؤدي خدمة قانونية تساهم في توزيع العدالة .

- المحاماة مهنة القيم الإنسانية (الدفاع عن الحق في مواجهة الباطل) .
- الدفاع عن حقوق وحريات الأشخاص جنائيا ومدنياً والدفاع عن الأشخاص الاعتبارية (الشركات والمؤسسات التجارية) .

يؤدي المحامي دوراً في المحافل الدولية ويشارك في قضايا الحرية والعدالة والسلام عن طريق الحضور في المؤتمرات العالمية وتبادل الخبراتما يخدم أفراد المجتمع وبما يعود بالخير والنفع على الموكل والمواطنين .

فالقانون مرآة تعكس رغبات المجتمع واحتياجاته ويحقق لأفراد المجتمع احتياجاته ويوفر لهم الحماية والحرية الشخصية بما يحقق المطالب العادلة .

المادة رقم ٣١

ْمامها، أن تقدم لـه التسهيلات التـي يقتضيها حسن القيام بواجبه. وعليها أن تسمح له

ما لم تتطلب مصلحة التحقيق غير ذلك. ويتعين إثبات ذلك كتابة في ملف الدعوى.
وللمحامي بعد انتهاء التحقيق، أن يحصل على صورة كاملة من الأوراق.

المادة رقم ٣٢

، **دون توكيل خاص، ما لم يتضمن سند** التوكيل الصادر له ما يمنع ذلك. كما يجوز للمحامي إذا كان خصماً أصلياً، أن ينيب عنه فيما تقدم، محامياً آخراً دون توكيل خاص.

المادة رقم ٣٣

المـهنة.

المـادة رقم ٣٤

جريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة.

المادة رقم ٣٥

لا يجوز في غير حالات التلبس، القبض على المحامي، أو حبسه احتياطياً، أو التحقيق معه، أو تفتيش مكتبه، **لأمور تتعلق بأداء مهنته، إلا بمعرفة رئيس نيابة على الاقل،** بناء على امر صادر من القاضي المختص.

المادة رقم ٣٦

طاق مهنته.

ولـه الحق فـي استيفاء النفقات التـي يدفعها في سبيل مباشرة الدعوى، أو الأعمال التي وكل فيها.

واذا تفرغ عن الدعوى موضوع الاتفاق، دعاوى لم تكن ملحوظة عند الاتفاق، يحق للمحامي أن يطالب بأتعابه عنها.

واذا انهى المحامـي القضية صلحاً او تحكيماً، وفقاً لما فوضـه فيه موكله، استحق الأتعاب المتفق عليها، ما لم يكن هناك اتفاق يخالف ذلك.

المادة رقم ٣٧

للاتفاق المعقود بينه وبين ذوي الشأن. ولا يجوز أن يتفق على أن يكون استحقاق

مة ما هو مطلوب في الدعوى، أو ما يحكم به فيها.

المادة رقم ٣٨

لا تنتحق للمحامي أن يطالب بأتعابه عنها. واذا انهى المحامي القضية صلحاً او تحكيماً، وفقاً لما فوضه فيه موكله، استحق الأتعاب المتفق عليها، ما لم يكن هناك اتفاق يخالف ذلك.

*** كيف يتم تحديد أتعاب المحامي ؟**

- **أتعاب المحامي :** ما يقوم به المحامي من عمل وبما يمليه عليه ضميره وأخلاقه المهنية وعمله الحر الشريف أن يسعى وبشرف عن مقابل للجهد الذي يقوم به بكل أمانة وصدق ونصرة المظلوم والدفاع عن الحق على مر الزمان والمكان .

المحاماة عمل إنساني فأخلاق**يات المهنة مقدمة على المادة** فبقدر نقاء وصفاء ضمير المحامي يكون النجاح حليفه ولو كان عدد القضايا والموكلين قليل فالسمعة الطيبة والشهرة أبقى أما غير ذلك فإلى زوال .

*** واجبات المحامي**

على المحامي أن يتخذ له مكتباً لائقاً لمزاولة مهنته ويعتبر مكتبه موطناً مختاراً، لإجراء الإخطارات والبلاغات الخاصة بموكليه، والإعلانات القضائية وفقا للقانون.

للمحامي أن يستعين في مكتبه بذوي الخبرة القانونية، وكذلك بالمحامين غير القطريين المرخص لهم بمزاولة المهنة في بلادهم.

لا يجوز للمحامي عند مزاولة مهنته، أن يعلن عن نفسه بأية وسيلة من الوسائل ، ويمتنع المحامي عن قبول الوكالة، أو تقديم أي معاونة، أو إبداء الرأي، لخصم موكله، في ذات النزاع الموكل فيه، أو في أي نزاع آخر، طوال فترة نظر النزاع الأصلي. وفي جميع الأحوال **لا يجوز له أن يمثل مصالح متعارضة**. وأن يلتزم في سلوكه المهني والشخصي، بمبادئ الشرف والأمانة والنزاهة، وأن يقوم بجميع الواجبات التي يفرضها عليه القانون وآداب المحاماة وتقاليدها. وهومسؤول قبل موكله، عن أداء ما عهد به إليه، طبقاً لأحكام القانون وشروط التوكيل. و أن يحافظ على سرية المعلومات التي يفضي بها إليه موكله، وعلى المستندات والأوراق التي تسلمها منه، وأن يؤدي للموكل

الأموال التي قبضها لحسابه. وليس له أن يبتاع كل أو بعض الحقوق المتنازع عليها، أو أن يتفق على أخذ جزء منها نظير أتعابه. ولا أن يعقد اتفاقاً على الأتعاب، من شأنه أن يجعل له مصلحة في الدعوى أو العمل الموكل فيه.

إذا وقع من المحامي، أثناء وجوده بجلسة إحدى المحاكم، لأداء واجبه أو بسببه، إخلال بالنظام، أو ما يقتضي مؤاخذته تأديبياً أو جنائياً، يأمر رئيس الجلسة بتحرير محضر ويحيله إلى الوزارة، لاتخاذ الإجراءات التأديبية بحقه طبقاً لأحكام هذا القانون، أو إلى النائب العام لاتخاذ الإجراءات الجنائية ضده، إذا كان ما وقع منه يشكل جريمة معاقباً عليها قانوناً، على أن يتم إخطار اللجنة بما تنتهي إليه الإجراءات.

لا يجوز للمحامي أن يدلي بتصريحات أو بيانات، أو أن ينشر أموراً عن الدعاوى الموكل فيها، إذا كان من شأن ذلك التأثير على سير هذه الدعاوى. لا يجوز لمن علم من المحامين عن طريق مهنته، بوقائع أو معلومات أن يفشيها، ولو بعد انتهاء وكالته، ما لم يكن ذلك بقصد منع ارتكاب جناية أو جنحة أو الإبلاغ عن وقوعها. كما لا يجوز للمحامي أن يؤدي شهادة ضد موكله، في نزاع وكل أو استشير فيه، ولا يجبر على أداء هذه الشهادة.

وعلى المحامي أن يمتنع عن ذكر الأمور الشخصية، التي تسئ للخصوم أو الوكلاء أو الشهود، وألا يطعن في سمعتهم أو شرفهم أو كرامتهم، ما لم تستلزم ذلك ضرورة الدفاع عن مصالح موكله. لا يجوز للمحامي أن يتنحى عن وكالته في وقت غير مناسب، ويجب عليه أن يخطر موكله بتنحيه بكتاب مسجل مصحوب بعم الوصول، وأن يستمر في متابعة إجراءات الدعوى شهراً على الأقل، متى كان ذلك لازماً للدفاع عن مصالح الموكل.

يجب على المحامي، عند انقضاء التوكيل لأي سبب من الأسباب، أن يعيد الى موكله سند التوكيل وجميع ما سلمه إليه من الأوراق والمستندات

ويجب آن لا يغيب عن البال أن المحامي من أفراد المجتمع فهو يشارك في الأنشطة الخيرية والاجتماعية والثقافية والمناقشات العامة لدعم العدالة وحقوق الأفراد ورعايتهم ويشارك في حضور الندوات والمناقشات العامة وإبداء الرأي بما يخدم أفراد المجتمع وبما يعود بالخير والنفع على الموكل والمواطنين .

يجب أن يكون لدى المحامي الخبرة الإدارية للتعامل مع موكليه وأن يتحلى معهم بسلوكيات وأخلاقيات المهنة التي تحتم عليه أن يقوم بدراسة القضية المعروضة عليه دراسة شاملة ومعرفة كل خلفيتها والإطلاع على كافة الأوراق والمستندات ثم يبدأ بالجلوس مع الموكل ومصارحته بما توصل إليه من خلال الدراسة وإخطاره بظروف الدعوى وإبلاغه بمدى نجاح أو فشل الدعوى

كل ذلك تحسباً لعدم حدوث مشاكل أو خلافات مع الموكل ليكون على بينة من دعواه ابتداء . أما الخلافات اليسيرة فمن السهل تجاوزها ومعالجتها فالمحاماة باعتبارها مهنة لا تخلو من المتاعب ولكن لها ميزاتها وحسناتها ، فالناس أجناس فلا يدرك دور المحامي إلا من كان على إحاطة تامة بالعمل الذي يبذله المحامي وما يصبو إليه من نتائج مرضية فبعض الأشخاص يلتبس عليهم علاقة المحامي مع القاضي ويقيسون نجاح أو فشل الدعوى بكفاءة المحامي .وهذا خطأ لأن على المحامي بذل الجهد والعمل أما النتيجة وإن كان ليرجوها ويتمناها إلا أنها تأتي بتوفيق من الله سبحانه وتعالى .

المحامي / علي عيسى الخليفي

محام تمييز